الاثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة في الدول العربية

م.م. بيداء رزاق حسين

جامعة البصرة / قسم الاقتصاد

Economic Impact of Armed Conflicts in Arab Countries

Bydaa Razaq Hussein

الاثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة في الدول العربية

م.م. بيداء رزاق حسين

المستخلص

تناول البحث العوامل التي ساعدت في ظهور النزاعات المسلحة في الدول العربية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، والتي أسهمت في توسيع نطاق النزاع اقليمياً على غرار توسع تنظيم داعش في العراق وسوريا وليبيا، ونظرا" لأهمية الدول العربية النفطية على مستوى خريطة الطاقة العالمية ما جعلها ميداناً تنافسياً بين الدول وبذلك تكونت شبكات مصالح واسعة النطاق مباشرة في استمرار النزاعات المسلحة، ويترتب على هذه النزاعات نتائج خطيرة تتمثل بملايين الضحايا البشرية, وتدمير البنى التحتية, وتمزيق النسيج الاجتماعي وزيادة معدلات الفقر والمرض, وتهجير السكان, وانخفاض الانفاق على الصحة والتعليم, وزيادة الانفاق العسكري وغيرها من الاثار الاقتصادية .

ABSTRACT

The research deals with the factors that helped the emergence of armed conflicts in the Arab countries at the local, regional and international levels, which contributed to the expansion of the regional conflict in the form of ISIS (Da'aish) expansion in Iraq, Syria and Libya.

The importance of the Arab oil countries on the level of the world energy map which made it a competitive field among nations. Thus, wide-ranging interests have been created directly in the continuation of armed conflicts, and these conflicts have serious consequences for millions of human victims. The destruction of infrastructure, the disruption of the social structure, the increase in poverty and disease, the displacement of the population, the decrease in spending on health and education, and the increase in military expenditures and other economic effects.

المقدمة :

تعد الدول العربية من اكثر المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة, فقد ازدادت تلك النزاعات منذ بداية الالفية الثالثة نتيجة عوامل محلية واقليمية ودولية, مما ادى لإضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مصالح الاطراف المتنازعة، ومما يزيد من خطورة تلك النزاعات التداخل ما بين العوامل الدولية والمحلية، فمثلاً النزاع الطائفي في العراق قد تداخل مع النزاع العسكري بين الدولة وتنظيم داعش، ذات الامر ينطبق على نزاعات السلطة في دول الثورات العربية التي تحولت لنزاعات مسلحة عقب اخفاق التيارات الاسلامية في الحفاظ على الهيمنة السياسية وتغيير هوية المجتمع، فضلاً عن ذلك تواجه النزاعات المسلحة ايضاً اشكاليات متعددة تتعلق بالتحولات الجوهرية في طبيعة وكثافة النزاعات عقب الثورات العربية، اذ تداخلت الحدود الفاصلة بين محددات العوامل المحلية والاقليمية والدولية للنزاعات المسلحة مع صعود تأثير القوى الاقليمية والدولية.

لقد تسببت النزاعات المسلحة في الدول العربية بأثار اقتصادية كبيرة اهمها : وقوع ملايين الضحايا البشرية, وتدمير البنى التحتية, وايقاف عملية النمو والتنمية الاقتصادية .

مشكلة البحث :

لقد ادت النزاعات المسلحة الى اثار اقتصادية خطيرة منها انخفاض مستوى الدخل وزيادة حدة الفقر وانتشار البطالة وتردي الخدمات العامة وظهور مشكلة اللاجئين وانتشار الامراض.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى التعرف على العوامل المحلية والاقليمية والدولية التي ساعدت على ظهور النزاعات المسلحة الى جانب بيان أثرها في المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

اهمية البحث :

تنبع اهمية البحث من خطورة النتائج التي تترتب على اندلاع النزاعات المسلحة التي تشمل ملايين الضحايا البشرية, وتدمير البنى التحتية, وتمزيق النسيج الاجتماعي وزيادة معدلات الفقر والمرض, وتهجير السكان, وانخفاض الانفاق على الصحة والتعليم, وزيادة الانفاق العسكري وغيرها من الاثار الاقتصادية .

فرضية البحث :

كان للنزاعات المسلحة اثارا" متوازية في التأثير على متغيرات النمو والتضخم وتدني مؤشرات التنمية البشرية .

هيكلية البحث :

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للنزاعات المسلحة .

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في ظهور النزاعات المسلحة في الدول العربية .

المبحث الثالث : الاثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة في الدول العربية .

الاستنتاجات .

التوصيـــات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للنزاعات المسلحة

تمثل النزاعات المسلحة احدى الظواهر المزمنة في الدول العربية، والتي تزايدت حدتها بعد الحراك الثوري عام 2011، ارتبطت النزاعات المسلحة بدرجات حادة من التعارض والتناقض بين اطرافها على مستويات مختلفة، تتصل بطبيعة القضايا المتنازع عليها، وموقف الاطراف الاقليمية والدولية تجاه النزاع، فضلاً عن اهداف كل طرف من استخدام القوة المسلحة وتطوراته للعائد الذي يستهدف او يمكن الحصول عليه مقابل الخسائر التي سيتكبدها من جراء النزاعات المسلحة, وقادت تلك العوامل الى التعقيد والتداخل في ابعاد النزاعات المسلحة وقضاياها واطرافها في الدول العربية, ولاسيما في ظل تصاعد التدخلات الدولية والاقليمية، وانحراف اطراف اقليمية ذات مصالح متعارضة في اغلب النزاعات، مما يؤدي الى اتساع نطاقها من مجرد نزاعات مسلحة داخلية تنتج عن الانقسامات المجتمعية الى بؤر للأزمات الاقليمية في ظل تصدع الدول موضع الصراع وتفككها الى دويلات متناحرة، وشيوع النزاعات الانفصالية، وتصاعد دور الفاعلين المسلحين من غير الدول, وعليه سيتناول هذا المبحث ما يلي :-

أولاً : مفهوم النزاعات المسلحة

النزاع بطبيعته ظاهرة معقدة، وتشير ادبياته الى ان احد جوانبه المهمة، انهُ يعكس موقفاً تنافسياً بين طرفين او اكثر يدركان عدم التوافق في المواقف والرؤى المستقبلية بين كل منهما، وعليه تعرف النزاعات المسلحة بأنها : وجود مصالح متضاربة بشأن المشاركة في الحكم / او ملكية الاراضي تؤدي الى استخدام القوة على ان تكون الدولة احد الاطراف المشاركة في النزاع [1]وهناك نوعان من النزاعات المسلحة وهي النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة الداخلية, وتمثل النزاعات المسلحة الدولية : حالات العنف التي يدخل فيها استخدام القوة المسلحة بين الدول ولا يوجد حد لشدة القوة او مقدارها، كما لا يوجد حد ادنى لعدد الاصابات ولا يوجد حد زمني، كما يشمل ايضاً الاحتلال الحربي أي عندما تتمتع القوات المسلحة لدولة ما بسيطرة فعلية على اراضي دولة اخرى (جزئياً او كلياً) بصرف النظر ان كان يواجه مقاومة مسلحة ام لا [2], مثال ذلك الحرب التي شنها التحالف الامريكي البريطاني على العراق في العام 2003 بحجة تدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل، والنزاع بين الارجنتين وتشيلي، والحرب بين العراق وايران 1980كلها نزاعات مسلحة دولية .

اما مفهوم النزاعات المسلحة الداخلية فيشير الى حالات العنف التي تنطوي على مواجهات مسلحة طويلة الامد بين القوات الحكومية وجماعة او اكثر من الجماعات المسلحة المنظمة او بين تلك الجماعات بعضها ببعض، وتدور على اراضي الدولة وقد تأخذ شكل تمرد او ثورة او عصيان مسلح او توترات او هيجانات شعبية او قد تأخذ حروب اهلية [3], ويعرف ايضاً هو العمليات العدائية بين القوات المسلحة الحكومية وجماعات مسلحة من غير الدول، او النزاعات التي تدور بين افراد تلك الجماعات نفسها، ومن الخصائص التي تعرف النزاع المسلح غير الدولي انه ينشب بين اشخاص يعرفون الخلفية السياسية والاقتصادية والتنظيم الاجتماعي والثقافي والعادات الخاصة بعضهم ببعض[4], اما المعايير الواجب توافرها لتمييز النزاعات المسلحة غير الدولية عن اعمال العنف الاخرى

---

(1) كمال حماد ، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات ، دار ابو ظبي للدراسات ، 2001 ، ص11 .
(2) كريستين هو سلر وآخرون ، حماية التعليم في ظروف انعدام الامن والنزاعات المسلحة : دليل قانوني ، منظمة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الامن (PEIC) والمعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن (BIICL) ، 2013 ، ص28 .
(3) اليونسكو ، الازمة الخفية : النزاعات المسلحة في الشرق الاوسط ، التقرير العالمي لرصد النزاعات المسلحة ، 2011 ، بيروت ، ص138 .
(4) اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، تعزيز استخدام القانون الدولي الانساني في النزاعات المسلحة غير الدولية ، القاهرة ، 2008 ، ص2 .

فهي : تنظيم الجماعات, والحده في المواجهات المسلحة ومدة النزاع، طبيعة القوات الحكومية المشاركة، عدد المقاتلين والقوات المنخرطة في النزاع، تقسيم مستوى الجماعات المسلحة مثل وجود سلسلة للقيادة والقدرة على اصدار وتنفيذ وتخطيط لعمليات عسكرية منسقة، تجنيد وتدريب مقاتلين جدد وتزويدهم بالأسلحة[5], ومن المعايير التي حددها المعهد الدولي لبحوث السلام اوسلو (PRIO) وبرنامج اوبسالا لبيانات النزاعات (UCDP) لأصطلاح مفهوم النزاعات المسلحة هي ما يأتي :

1. وجود عدد محدد من القتلى الذين يسقطون من جراء المعارك, لقد حدد المعهدان وجود نزاع يؤدي الى سقوط حوالي الف قتيل من جراء المعارك خلال سنة واحدة على الاقل .

2. المدة التي يستغرقها النزاع .

ومن الجدير بالذكر, ان كثيراً ما يحدث خلط بين مفهوم النزاع ومفهوم الصراع فالأول يتناول خلافا" حادا" وتاريخيا" حول منافع محددة مثل حدود، مياه، ثروات طبيعية بين دولتين، يكون موضوعها احد المصالح الحيوية وغالباً ما يكون النزاع بين الدول حول الحدود ويتشعب النزاع او يتقلص نظراً للتدخل الخارجي فيه, أما الثاني فيتناول الوجود الاخر سواء كان شعباً أم دولة، وممكن ان يكون الصراع على الحدود او الثروات الطبيعية ولكن يتناول بعداً ايديولوجياً او دينياً او عقائدياً[6], والنزاع قابل للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع وغالباً ما يستخدم المفهومان وكأنهما مفهوماً واحداً .

ثانياً : انماط النزاعات المسلحة في الدول العربية

ان محاولة التحديد الدقيق لأنماط النزاعات المسلحة داخل الدول العربية مسألة معقدة منهجياً وموضوعياً، فهي تستلزم اجراء مسح شامل لها في اطار تعريف محدد للنزاع أو اختيار " النزاعات المسلحة الرئيسة"، استناداً الى معايير محددة يوجد جدل شديد حولها, ولقد تم الاستناد في هذه النقطة الى اطار عام بسيط يعتمد على اختيار النزاعات المسلحة، بحسب القضية الجوهرية محل النزاع، الى عدة انماط على النحو التالي :

1. نزاعات على السلطة السياسية وهي النزاعات التي تقع بين أطراف ومؤسسات السلطة داخل الدولة، لكن المتغير بعد الثورات هو النزاع على السلطة من خارجها ولها نماذج كثيرة، أبرزها في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي بين حكومة طبرق بقيادة عبد الله الثني والثانية في طرابلس بقيادة عمر الحاسي، ويطلق عليها حكومة الانقاذ الوطني في طرابلس[7] وفي سوريا بين بشار الأسد وبين الحكومة السورية المؤقتة بقيادة احمد طعمة الخضر، والذي شكلها الأئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية برئاسة هادي البحرة، وكذلك النزاع القائم بين الجيش الوطني الليبي ومجموعة فجر ليبيا في ليبيا .

2 . نزاعات على الهوية السياسية ينتمي هذ النمط الى ما تقوم به الجماعات الجهادية العابرة للحدود من تأسيس الدويلات الخاصة بها ؛ فلم يعد الهدف الأساسي من النزاعات المسلحة هو مجرد السيطرة على مساحات داخل الدولة، وانما تهدف الى انشاء دول او دويلات جديدة عابرة للحدود، وهو النمط الذي تجلى بظهور تنظيم داعش، وانشاء دولة عابرة للحدود تبدأ من الرقة ودير الزور ومروراً بالحدود لتشمل محافظات نينوى وصلاح الدين والرمادي، بما يقود الى تشكيل ما يسمى دولة الخلافة[8].

---

(5) زياد الصحاوي ، حل النزاعات ، برنامج دراسات السلام الدولي ، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ، 2010 ، ص15 .

(6) كمال حماد ، مصدر سابق ، ص27 .

(7) احمد زكريـــــا الباسوسي ، بينات حاضنة : التنظيمات الارهابية في المنطقة العربية ، بؤر الانتشار والاسباب ، اوراق الاقليمي ، 2015 ، منشور على موقع المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، على الموقع الالكتروني :
http :// www. Rcssmideast . org/ Articlestemp / 3384- 19 . pdf .

(8) اسامة مهدي ، دولة الخلافة لداعش تتشكل من حلب السورية لنينوى العراقية ، متاح على الموقع الالكتروني

3. نزاعات على الموارد الطبيعية تتمحور اهداف النزاعات في السيطرة على الثروة الاقتصادية، والتي تبرز جلياً في حالة ليبيا، وخاصة بالنسبة لامتلاكها الاحتياطيات النفطية، وكلما اعتمد اقتصاد الدولة التي تشهد النزاع على موارد اولية مثل النفط ؛ زادت احتمالية تعرضها للنزاعات المسلحة، ولا ينفصل ذلك على مدى تركز الموارد في الدولة، فكلما تركزت الموارد في منطقة محددة داخل الدولة تتصاعد حدة اقتصادات النزاع، فمثلاً ادى تركز احتياطات النفط في شرق ليبيا والافتقاد للعدالة في توزيع عوائد التنمية ادى الى تصاعد وتيرة النزاع على الموارد عقب انهيار نظام القذافي[9]ويرتبط ذلك بما يطلق عليه تكلفة الفرصة البديلة، حيث ان اغلب الدول تشهد النزاعات المسلحة عادةً ما تفتقد وجود فاعل مركزي يوزع المنافع الاقتصادية وبخاصة للطبقات الفقيرة، وهو ما ادى الى نمو اقتصاد النزاع،ومن ثم اصبح لمختلف الاطراف المنخرطة في النزاع مصلحة مباشرة في استمراره بسبب الارباح المترتبة على النزاع [10]ومن ثم يصبح (السلام) عبثاً لأنه يُعيد توزيع الموارد ويفرض قدراً من المحاسبة على تخصيص وادارة الموارد، ثم تدفع تكلفة السلام مختلف الأطراف للاستمرار في النزاع في اطار حالة من اللاحسم في ظل افتقاد مختلف الاطراف الرغبة او القدرة على انهاء النزاع, علاوة على خصائص مجتمع النزاع، اذ يرتبط صعود اقتصادات النزعات الداخلية بوجود بيئة مجتمعية حاضنة تعزز من انتشاره، وخاصة تردي الاوضاع الاقتصادية، وتصاعد معدلات الفقر والبطالة، وتدني الخدمات التعليمية والصحية، ومركزية دور التكوينات القبلية والعشائرية والمذهبية, كدوائر اساسية للأنتماء في مقابل تصاعد عدم الرضا المجتمعي عن إخفاق الدولة في تلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين [11], فضلاً عن عامل مستوى الطلب الاقليمي، حيث ان التفاعلات الاقتصادية المرتبطة بالنزاعات المسلحة لن تنمو الاّ في ظل تصاعد الطلب الاقليمي على اقتصادات التهريب في ظل غياب تنسيق اقليمي حول حظر الانخراط في التفاعلات الاقتصادية العابرة للحدود المشتركة بين بؤر النزاعات المسلحة ودول الجوار فعلى سبيل المثال، تُعد ليبيا بمثابة معبر للتهريب بين افريقيا وأوربا، ومدخل لمنطقة المغرب العربي ومصر، وهو ما ادى الى تصاعد الطلب على نواتج اقتصادات النزاع المسلح الدائر في ليبيا [12].

ثالثاً : أهم النزاعات المسلحة في الدول العربية شكلت النزاعات المسلحة المرتبطة بقضايا الايديولوجية وطبيعة توجهات النظام السياسي مصدر ثلثي النزاعات المسلحة المتولدة داخل الدول العربية، وعلى وفق تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) لأبحاث النزاع لعام 2015، يبلغ اجمالي عدد النزاعات المسلحة في الدول العربية71 نزاعاً، ينتمي اغلبها الى فئة النزاعات داخل الدولة [13], وفي هذا الاطار تتمثل اهم النزاعات المسلحة العنيفة الدائرة في الدول العربية فيما يلي:-

1.النزاع المسلح في سوريا : يرتبط تفجر النزاع الدائر في سوريا بالتحولات الاقليمية التي اعقبت الثورات العربية،اذ تحول الحراك الاحتجاجي المناهض لنظام الاسد في سوريا الى نزاع مسلح تحكمه الانتماءات الاثنية والطائفية مع صعود القدرات العسكرية لفصائل الجيش السوري الحر، وتلقيها الدعم العسكري واللوجستي من بعض

---

http// elaph . com/ web / 2014 / 6/ 912556. html .

([9]) احمد زكريا الياسوسي ، بينات حاضنـــــة : التنظيمات الارهابية في المنطقة العربية ، بؤر الانتشار والاسباب ، مصدر سابق ، ص[28] .

([10]) علي الدين هلال ، حـــال الامة العربية 2013- 2014 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 424 ، يونيو 2014 ، ص[22] .

([11]) المصدر السابق ، ص[35] .

([12]) هادي عصمت ، اسباب الحرب : لماذا تنشب الصراعات الداخلية والدولية ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 531 ، ابريل 2015 ، ص[503] .

([13]) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) لأبحاث النزاع ، 2015 ، معلومات متاحة على شبكة الانترنت : http : // www . iiss .org.

دول الجوار مثل تركيا وقطر مقابل دعم ايران وحزب الله لبقاء نظام الاسد، اما تداعيات النزاع السوري فتمثلت في انهيار وتفكك الدولة السورية، ومقتل الملايين من المدنيين, وتدفق مالا يقل عن 3,5 ملايين لاجئ الى دول الجوار[14] .

2. النزاع المسلح في العراق : لم يكن النزاع المسلح في العراق سوى امتداد للنزاعات المذهبية المحتدمة التي امتدت بين عامي 2005– 2007 وأدت الى سقوط آلاف الضحايا في عمليات الاستهداف المتبادل، نتيجة الصعود التدريجي لتنظيم داعش في العراق، والذي تحالف مع التكفيريين والجماعات المسلحة من خارج العراق[15]، وفيما يتعلق بأطراف النزاع في العراق، فتمثل في القوات الامنية والعسكرية والحشد الشعبي وقوات البيشمركة في مواجهة تنظيم داعش الارهابي, وفي المقابل يمتلك اقليم كردستان قوات البيشمركة التي يتراوح عددها بين 70 و120 الف مقاتل [16] .

3. النزاع المسلح في اليمن : ترجع بداية النزاع المسلح في اليمن الى حالة الحراك الاحتجاجي التي اندلعت في اليمن بالتوازي مع ثورات الربيع العربي، والتي انتهت بتفكك المؤسسة العسكرية اليمنية، ويتسم النزاع المسلح في اليمن بتعدد محاوره واطرافه بحيث يستعصي على مؤسسات الدولة احتواء تداعياته، ففي مقابل النزاع المذهبي بين الحوثيين والعشائر السنية على حدود صعدة في شمال اليمن، فأن نزاعاً موازياً قد تصاعد بين الدولة والعشائر المحلية المؤيدة للنظام الحاكم من جانب, وتنظيم القاعدة وتنظيم انصار الشريعة في أبين وحضرموت وشبوة ومأرب, بالتوازي مع التوجهات الانفصالية المتصاعدة للحراك القبلي في جنوب اليمن، والنزاع بين قيادات الرئيس السابق علي عبد الله صالح في مواجهة الداعمين لحزب التجمع اليمني للأصلاح، ما يجعل صوملة اليمن وتفككه لنطاقات نفوذ متناحرة سيناريو مطروحاً بقوة نتيجة تقاطع وتضاد مصالح مختلف الفرقاء السياسيين وتصاعد الولاءات الاولية، الامر الذي دفع بالمملكة العربية السعودية بتأسيس تحالف اقليمي لمواجهة توسعات الحوثيين، اذ قام بشن 2415 غارة جوية خلال مدة 27 يوماً منذ بداية عملية عاصفة الحزم حتى اعلان توقفها تم خلالها تدمير 98% من الدفاعات الجوية للحوثيين و80% من مستودعات الاسلحة الثقيلة[17] .

4. النزاع المسلح في ليبيا : ترجع بداية النزاع المسلح في ليبيا الى اعلان جماعة مجلس الشورى شباب الاسلام مدينة درنة في ليبيا امارة اسلامية تطبق الحدود الشرعية، والاعلان عن الالتحاق بداعش، الامر الذي ساعد من ذلك تصدع بنية الدولة الليبية بانهيار نظام القذافي على اثر ثورة 17 فبراير التي أدت لأنتشار الميليشيات المسلحة المدعومة قبلياً, وبصفة عامة يمكن القول ان النزاع أصبح مناطقياً، وان النزاع الرئيس يتركز في منطقة الهلال النفطي، أي ان الخريطة البترولية لليبيا اصبحت تحدد مناطق النزاع الحادة بين الاطراف المتنافسة للسيطرة على

---

14)**المصدر نفسه.**

(15) مثنى العبيدي ، اختيارات فادحة : الحواضن الطائفية في العراق ، تجليات العنف وازمة المواطنة ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2015 ، متاح على شبكة الانترنت

http: // www. Rcssmideast. Org .

(16) ريهام مقبل ، عوائق الانفصال : إشكاليات تأسيس الاكراد لدولة كبرى في الشرق الاوسط ، مركز كارنجي للسلام الدولي ، 2015 ، ص14 .

(17) حسين علي , تباينات مصلحية : تأثير العمليات العسكرية ضد الحوثيين على القوى السياسية باليمن ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2015 ، متاح على شبكة الانترنت :

http : // www. Rcssmideast . org / Article / 3248 .

اهم مصادر الثروة، كما يجري النزاع ايضاً بين الاطراف في الجنوب للسيطرة على ممرات التهريب والبترول كذلك[18] .

5. النزاع المسلح في السودان : يمكن القول ان النزاع المحتدم في السودان لا ينفصل عن النزاعات المتقاطعة التي تجتاح الدولة السودانية منذ نشأتها، اذ جاء النزاع بين الشمال والجنوب بداية من عام 1955 ليؤكد عدم قدرة الدولة على التعامل مع التعددية, خاصة في صعود القدرات العسكرية للجيش الشعبي في جنوب السودان الى ان تمخضت الضغوط الدولية والاقليمية عن اتفاق نيفاشا للسلام الشامل عام 2004، وبرتوكول هاشاكوس في 2005 الذي أقضى بمنح الجنوبيين حق تقرير المصير[19]، وعلى مستوى آخر جاء النزاع في دارفور بين العرب والرعاة والقبائل الافريقية التي تعمل بالزراعة في عام 2000، والامر ذاته ينطبق على شرق السودان في ظل اخفاقات اتفاقيات تقاسم السلطة والثروة في تسوية التهميش الاقتصادي للأقاليم الذي تتركز به قبيلة البجا، واستمرار النزاع المسلح في كردفان والنيل الازرق في ظل تصاعد القدرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير شمال السودان [20]، ولا ينفصل ذلك عن تفجر النزاع المسلح في جنوب السودان منذ 2013 بين قوات الجيش الابيض والقوات الحكومية، مما ادى الى تفكك الدولة التي تم اعلانها منذ مالا يزيد على ثلاثة اعوام، وصعود ظاهرة " انقسام المنقسم " مما يؤشر الى تغيرات هيكلية في خريطة دول الاقليم [21].

ويمكن تحليل أهم النزاعات المسلحة العنيفة الدائرة في الدول العربية على وفق الجدول رقم (1) كما يلي :-

جدول (1) اهم النزاعات المسلحة في الدول العربية

النزاعات الإقليمية	نشأة النزاع	أطراف النزاع	الأطراف الاقليمية	قضايا النزاع	تداعيات النزاع
النزاع في سوريا	الحراك الاحتجاجي عقب الثورات العربية	نظام الأسد – فصائل المعارضة – داعش – وحدات حماية الشعب الكردي	ايران – حزب الله قطر – المملكة العربية– تركيا	شرعية نظام الأسد – تشكيل حكومة وحدة وطنية – تقاسم الثروة – الحكم الذاتي لأقليم الأقليات	انهيار الدولة السورية – أزمات انسانية واغاثية – مقتل الملايين ونزوح 5, 3 ملايين لاجئ
النزاع في العراق	الحرب الامريكية على العراق 2003 – احتلال داعش للموصل	الحكومة العراقية – الحشد الشعبي – داعش– جيش الطريقة النقشبندية – البشمركة الكردية	ايران – حزب الله تركيا – قطر التحالف الدولي لمواجهة داعش بقيادة الولايات المتحدة	شرعية الحكومة العراقية – تقاسم السلطة – الفيدرالية – توزيع العوائد النفطية بين الأقاليم – التصدي لتهميش واستبعاد السنة	تفكك الدولة العراقية لثلاثة اقاليم على وفق الانتماءات الطائفية – تأسيس داعش لدويلة ممتدة الاطراف – التطهير الطائفي
النزاع في اليمن	حرب توحيد اليمن 1994– الصراع مع الحوثيين منذ 2004 – الثورات العربية	أنصار الرئيس هادي – الحوثيون – أنصار علي عبد الله صالح – الميليشيات القبلية– اللجان الشعبية – انصار الشريعة – الحراك الجنوبي	تحالف دعم الرعية في اليمن بقيادة السعودية – ايران	تمدد الحوثيين في المحافظات اليمنية والسيطرة على العاصمة صنعاء والسعي لاختراق عدن – سعي الحراك الجنوبي للأنفصال – الاختلاف حول حدود الأقاليم الفيدرالية – توزيع عوائد التروات النفطية .	انهيار الدولة اليمنية وتفككها – انهيار الجيش اليمني – سيطرة الحوثيين على العاصمة واختراقهم عدن وتهديدهم الحـدود السعودية – الأزمات تصاعد عدد اللاجئين
النزاع في ليبيا	الحراك	ميليشيات فجر ليبيا – قوات	مصر – تركيا– قطر	تنازع شرعية مجلس النواب	انهيار مؤسسات الدولة

([18]) شحاتة عوض ، سباق التصعيد والتسوية في ليبيا ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015 ، متاح على شبكة الانترنت :- http : // studios aljazeera . net .

([19]) حمدي عبد الرحمن ، دور التدخلات الخارجية في ازمة جنوب السودان ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 183 ، 2012 ، ص30.

([20]) كلاوديوغير اميزي ، جيروم توبيانا ، حرب جديدة واعداء قدامى : الصراع في جنوب كردفان ، جنيق ، المعهد العالي للدراسات التنموية والدولية ، 2013 ، ص 18-20.

([21]) الصراع في جنوب السودان ، خلفياته وتداعياته المحتملة ، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014 ، متاح على شبكة الانترنت : http : // www. Doha institute . org

	الاحتجاجي عقب الثورات العربية	الجيش الوطني الليبي		والمؤتمر الوطني العام – تقاسم الثروات النفطية بين الأقاليم – الفيدرالية – الصراعات القبلية التقليدية	الليبية – سيطرة الميليشيات على بنغازي والعاصمة طرابلس – الأزمات الإنسانية – تهديدات داعش في درنة وسرت لدول الجوار وخاصة مصر
النزاع في جنوب السودان	النزاعات الأهلية والمناطقية في السودان – انفصال الجنوب 2011	قوات الجيش الأبيض – قبائل النوير – القوات الحكومية – قبائل الدينكا	شمال السودان – اثيوبيا – كينيا– مصر	النزاع على شرعية السلطة – تقاسم المناصب – تقاسم الثروات النفطية بين القبائل	سقوط ما لا يقل عن 50 الف قتيل ونزوح 2 مليوني لاجئ وتهديدات لحوالي 12 مليون مواطن

المصدر : المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)لأبحاث النزاع 2015، معلومات متاحة على شبكة الانترنت :- https: // www.iiss . org

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في ظهور النزاعات المسلحة في الدول العربية

تضافرت مجموعة من العوامل في ظهور النزاعات المسلحة في الدول العربية, وسيتناول هذا المبحث توضيح ذلك من خلال ما يلي :-

أولاً : العوامل المحلية :

هناك مجموعة عوامل محلية ساعدت على ظهور النزاعات المسلحة في الدول العربية منها :-

1. ضعف النظام السياسي العربي الواضح، فالبلدان العربية تسودها ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية، من دون بناء جسور تربط بينهما جميعاً في منظومة اقليمية قوية، تمتلك آلية منظمة للعلاقات بينها، بل يشهد عدة انقسامات حول العلاقات مع الولايات المتحدة واسرائيل، واخرى حول سياسة التعامل مع ايران، واثارة انقسامات مذهبية وطائفية سنية وشيعية حول قضايا خلافية لم تحسم، هدفها تسييس الخلافات المذهبية واشعال الفتنة، لفتح الباب امام النزاعات المسلحة في اكثر من منطقة عربية[22] .
2. عدم الاستقرار والاضطراب الذي تتعرض له المنطقة العربية على امتداد اكثر من ثلاثين عاماً، جعلها مسرحاً للنزاعات المسلحة الكثيرة، واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخلات والضغوط الاجنبية، وبروز العديد من الازمات بين بعض الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدني المستوى الاقتصادي وانخفاض معدل دخل الفرد، واستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب ومغربه، وفتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي اتجاه اوروبا والبحر المتوسط[23].
3. بروز حركات المقاومة المسلحة (حزب الله وحركة حماس)، واحتلالهما المكان الابرز في ساحة التفاعلات العربية وفي تحفيز الاحداث واثارة الاهتمام لدى الشارع السياسي، هذا البروز كان احد الاسباب التي اضافت الى القوى الحية في البلدان العربية قوة جديدة خصوصاً في القضايا المثارة مع اسرائيل، وربما ملأ فراغاً فعلياً قائما"، لكنه من جانب آخر زاد من شراسة رد فعل الكيان الاسرائيلي وهمجيته التي ليس لها حدود وقيود على استخدام آلته العسكرية الضخمة كما بدى الامر في الحرب على لبنان عام (2006)، وفي محرقة غزة اواخر (2008)،

([22]) مصطفى عبد العزيز مرسي ، المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الاقليمية والدولية ، القاهرة ، مجلة شؤون عربية ، عدد فصل الربيع 129 ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، 2007 ، ص(58- 73) .

([23]) نظام بركات ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2012 ، ص[11] .

والرجعة على غزة عام (2012)، مما جعل من بروز تلك الحركات امراً مؤثراً في زيادة ظهور النزاعات المسلحة لدى البلدين فلسطين ولبنان[24].

4. بروز ازمة الارتباط بين النزاعات والديمقراطية, لقد كشف ما يسمى بثورات الربيع العربي مـــدى ضعف فكرة الديمقراطية في الدول العربية، وحصول ارتباطاً قد يبدو عشوائياً، ولكنه اصبح امراً واقعاً يتمثل في الارتباط العضوي بين النزاعات والديمقراطية، فعدم اكتراث معظم الانظمة السلطوية لفكرة الديمقراطية والرفض الرسمي لآلياتها فضلاً عن ضعف البنية المجتمعية العربية على تقبلها، ساعدت على زيادة حالات الفوضى والاحتقان الداخلي في اكثر من بلد عربي شهد مؤخراً تجارب انتخابات قيل عنها شفافة ونزيهة، تمثل دليلاً قائماً على هذه الفوضى، اذ تبدأ تلك النزاعات المسلحة من اختراق القانون وتجاوزه وهو ما يبدأ بالثورة في حد ذاتها، ثم يتبع الخرق والتجاوز الى حمل السلاح وحدوث النزاع [25], ومثل ذلك في مصر اذ دخلت الاجهزة الامنية والقوات المسلحة في نزاع مسلح مفتوح .

5. لا يوجد مورد يمكن ان يثير النزاع بين الدول اكثر من النفط، فالنفط يتميز عن الموارد الاخرى (كالماء والمعادن.. الخ)، بسبب دوره المحوري في الاقتصاد العالمي وقدرته على اشعال قتال واسع النطاق، ان النزاعات الاقل على النفط محتملة الحدوث ايضاً ،عندما تتنازع الدول للسيطرة على المناطق الحدودية الغنية بالموارد والنطاقات الاقتصادية، الاّ ان النزاعات على النفط شكلت سمة مهمة للبيئة الامنية في المنطقة العربية، لما يمتلكه نفط هذه المنطقة من اهمية حيوية تتضح من الحقائق التالية [26] :-

أ- قرب حقول نفط الدول العربية من السوق الاوربي وشرق آسيا .

ب- ان الولايات المتحدة الامريكية تقلل من معدلات احتياطاتها من النفط، وتحتفظ به مخزوناً في باطن الارض، بسبب توقعها حدوث ندرة نفطية عالمية، مفضلة بذلك استيراد النفط من الخارج .

ت- يتمتع نفط الدول العربية بمزايا نسبية اخرى عديدة، منها انخفاض اسعاره وتكاليف انتاجه بالمقارنة بالمناطق الاخرى، وكذلك الميزة التي يتمتع بها من حيث تنوع الانتاج الذي يشتمل على خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة تناسب الاسواق المختلفة .

ث- يتركز انتاج الدول العربية من النفط في منطقة الخليج العربي التي تنتج 27% من حجم الانتاج العالمي للنفط، كما تحتوي الدول العربية على اكثر من 65% من الاحتياطي العالمي .

ثانياً :- العوامل الإقليمية

أسهمت مجموعة من العوامل الاقليمية المتعلقة بالسياسات العربية في ظهور النزاعات المسلحة في الدول العربية ولعل من اهمها :-

1. سمات الجوار الاقليمي

ان السمة السائدة للدول العربية في علاقاتها فيما بعض هي سمة التباعد، بدلاً من التقارب، والعداء بدلاً من حسن الجوار، حتى اصبحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دول الجوار العربي هي النزاع وليس التعاون والتعايش

---

(24) صلاح سالم ، رابطة الجوار العربي .. بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ ، مجلة شؤون عربية ، العدد 142 ، عدد فصل الصيف ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2010 ، ص139- 153 .

(25) احمد تهامي عبد الحي ، الدستور والصراع الاجتماعي السياسي بعد الثورة في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012 ، ص13 .

(26) مايكل روس ، ترجمة محمد هيثم نشواني ، نقمة النفط ؛ كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، قطر ، 2014 ، ص276 .

السلمي، بيد ان التوترات والأزمات هي الاكثر وضوحاً، فعوامل التوتر تشمل وجود قوميات عرقية متصادمة خاضت فيما بينها نزاعات تاريخية (العرب والفرس والاتراك) والنزاع الاثني من اجل الاستقلال عن القومية الام ويمثل في حركات الاكراد وغيرهم من الاقليات العرقية في المنطقة, ومشكلات حدودية لم تحسم بعد، وخلافات مائية متصاعدة, وطموحات توسعية، واختلاف في موازين القوى وتباين في المصالح والعلاقات السياسية التي لا يمكن التوفيق بينها[27] .

2. الحدود الاسرائيلية

تقوم فلسفة المشروع الاسرائيلي على استمرار النزاعات المسلحة في الدول العربية وإجهاض أي جهود عربية للتعاون والتوحد، من اجل انشاء كيانها مع النظام الاقليمي العربي وابتلاع المزيد من الاراضي العربية، وفرض هذا كأمر واقع بالابتزاز وقوة السلاح، وبالمقابل نجد الدول العربية لم تنجح، الا في حالات نادرة في تجميع قواها في اطار متناسق، فأدت محصلة المواقف العربية المتناقضة فيما بينها الى ان تصبح اسرائيل بمثابة الدولة الاقليمية الكبرى في المنطقة، الامر الذي بات يشكل تهديداً حقيقياً في المنطقة العربية لتفعيل النزاعات المسلحة لانسحاب اسرائيل من المناطق العربية المحتلة[28] .

3. الأهمية العسكرية

يقصد بالأهمية العسكرية، مجموعة العناصر ذات الصلة المباشرة بالعمليات العسكرية، سواء ما يتعلق مباشرة بالقوات المسلحة في البر والبحر والجو، ام ما يتعلق بالقواعد التي تعمل فيها تلك القوات، وتشتمل اهم العناصر التي تشكل الاهمية العسكرية للدول العربية على ما يلي[29] :-

1. امكان نشر القواعد العسكرية بتأمينها ضد اخطار العدوان .
2. تنوع طبيعة التربة، ما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال، في مختلف انواع الاراضي وميادين القتال .
3. القوى البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية .
4. تمتاز المنطقة العربية باعتدال مناخها طوال العام، بما يسمح بصلاحية اجوائها للطيران ومياهها للملاحة، كما تمتاز اراضيها عامة بإمكان مد شبكات الطرق البرية لها، وتمتاز بأتساع رقعتها وتنوع مواردها ونباتاتها، ما يعطيها مزايا اقتصادية وعسكرية واستراتيجية في الوقت نفسه .
5. امتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ عديدة تصلح كقواعد بحرية مهمة, فضلا عن تحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الاهمية الاستراتيجية الفائقة .
6. الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية, واهمها النفط.
7. توافر عوامل الانتاج اللازمة لقيام صناعات حربية كصناعة الاسلحة والذخائر, ولا سيما اذا امكن تحقيق نوع من التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح المتطورة, بما يمكن من تطوير صناعات الانتاج الحربي الناشئة في بعض دول الشرق الاوسط, مثل مصر وتركيا واسرائيل .

---

(27) عبد الخالق عبد الله ، رابطة دول الجوار العربي ؛ فكرة سابقة لأوانها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 149 ، بيروت ، 2010 ، ص 130- 147 .

(28) اسامة حرب ، النظام العربي تحت التهديد ، ورقة قدمت في المؤتمر الاستراتيجي بمؤسسة الاهرام ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الاردنية ، عمان ، 2002 ، ص 236 .

(29) ماجد كيالي ، مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الاوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030 ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ،العدد 122 ، 2005 ، ص33 .

8. وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية, ما يوفر حرية المناورة للوصول الى اي بقعة في تلك المنطقة الملتهبة في العالم .
9. توافر شبكة كبيرة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية, ما يسهل من امكان نقل وتحريك القوات والمعدات .

5.التفاعلات الإقليمية .

وعلى مستوى تأثير التفاعلات الإقليمية على تطور النزاعات المسلحة في الدول العربية، فأن التحولات الهيكلية التي شهدها الاقليم منذ الثورات العربية قد ادت الى ترسيخ حالة انعدام الاستقرار السياسي والامني، بما يجعل مسار تلك التحولات دائرياً يعيد انتاج النزاعات والازمات التي افرزتها الثورات العربية, ومن اهم تلك التفاعلات الاقليمية :-[30]

1. الوجود الكثيف للقوات الاجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي .
2. التهديدات المستمرة من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل لسوريا وايران .
3. نظرة الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الامريكية للمنطقة على انها راعية للإرهاب .
4. تنامي ظاهرة التطرف والارهاب في المنطقة وانتشار المليشيات المسلحة .
5. التوتر العسكري التركي مع العراق وسوريا .
6. الحرب السعودية على اليمن, واحتلال فلسطين من قبل اسرائيل .

يتضح مما سبق ان العوامل الاقليمية قد شكلت بيئة مناسبة لبلورة مشروعات اقليمية متنازعة على الدول العربية وثرواتها, وحل هذه القضايا العربية المصيرية متروكة لجهة اجنبية، ويجري تدويل كل مشكلة عربية، بدلاً من ان يأخذ النظام العربي موقفاً لحلها، وابرز تلك المشكلات ازمة العراق، والصراع العربي / الاسرائيلي المتروك للولايات المتحدة الامريكية، وما حدث في تونس ومصر والسودان، وما يحدث في سوريا وليبيا، كما منحت الولايات المتحدة الامريكية المسوغات لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة .

ثالثاً : العوامل الدولية

ساعدت العوامل الدولية على ظهور النزاعات المسلحة في الدول العربية، اذ ان نمط التدخل والتأثير الذي غالباً ما يكون باتجاه التحريض او تحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد اطراف اقليمية اخرى، ومثال ذلك ما جرى حين بدأت العوامل الدولية بالعراق وسوريا وايران، لكن ليس التدخل كله تحريضاً لافتعال النزاعات بين الدول, فهناك في المقابل محاولات من جانب اسرائيل لإقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وانعكست هذه المحاولات والدعم الامريكي لها على تجزئة المواقف الخليجية، من تطورات الصراع العربي – الاسرائيلي، وكذلك على علاقة بعض الدول العربية بدول الخليج العربي, وقد برز دور العوامل الدولية في ظهور النزاعات المسلحة في الول العربية من خلال ما يأتي :-

1. المكانة الاستراتيجية

تعد المنطقة العربية منطقة نزاع وتنافس لأطراف عديدة، نظراً لما تتمتع به من موقع استراتيجي, فهي تقع في قلب منطقة الشرق الاوسط الذي يربط القارات الثلاث اوروبا، واسيا، وافريقيا، فضلاً عن كونها ممراً حيوياً

(30) جمال عبد الجواد ، المصالح الاستراتيجية الامريكية في الوطـــن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2001 ، ص42 .

للمواصلات العالمية، وقد سميت بمنطقة البحار الستة، البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر العربي، وبحر ايجة، والبحر الاسود، وبحر قزوين، كما سميت ايضاً بمنطقة القناة البحرية والخلجان السبعة والمضايق الستة ،والمقصود في القناة هي قناة السويس، اما الخلجان السبعة فهي : الخليج العربي، وخليج عُمان، وخليج عدن، وخليج العقبة، وخليج السويس، وخليج سرت، وخليج قابس، اما المضايق الستة فهي مضيق جبل طارق ومضيق تيران، ومضيق البوسفور، ومضيق هرمز، ومضيق باب المندب، مضيق الدردنيل [31] .

2. النزاع الايراني – الأمريكي

تتأثر المنطقة العربية بالتجاذبات ما بين ايران – وامريكا فبالتزامن مع ما يسمى بأزمة البرنامج النووي الايراني عام 2002، الذي اثار اشكاليات عديدة تتعلق بأنماط الرؤية الامريكية تجاه هذه الازمة، خاصة وان التصعيد في الموقف الامريكي قد ادخل الدول العربية في احداث عصفت بالمنطقة في السنوات الاخيرة، ولعل الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 الذي قلب المعادلات الاقليمية وجعل ايران دولة مستهدفة بعد العراق كونها حسب وجهة النظر الامريكية دولة راعية للإرهاب وداعمة لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين، وبهذا فأن المشروع الايراني مستهدف بشكل اساسي من الولايات المتحدة [32]، وبالمقابل تتصاعد حدة المواقف الايرانية في التصدي لأي هجوم عسكري ضدها، وقلب موازين القوة في الدول العربية، وصولاً الى ضرب المصالح الامريكية والاسرائيلية كافة، بما في ذلك تل ابيب نفسها [33].

3. التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقد واجهت الدول العربية في السنوات الاخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي، والتي انعكست جميعاً على المستوى العملي والتطبيقي الى ظهور النزاعات المسلحة ما بين الدول العربية، في ظل المدخلات القادمة من البيئة الخارجية والكامنة في البيئة الداخلية, وتتابعت كثير من التحولات التي دفعت باتجاه خلق حروب ونزاعات عديدة ومزمنة والتي من بينها[34] :

1. الصراع العربي – الاسرائيلي : اذ اثرت الحروب العربية الاسرائيلية المتعاقبة في دفع الدول العربية واسرائيل الى الدخول في دائرة نزاع مستمرة .
2. الجماعات الارهابية : ادت التحولات السياسية الراهنة في المنطقة الى تزايد الجماعات الارهابية بشكل كبير خاصة بعد تمددها في كل من العراق وسوريا .
3. الصراع الخليجي – الايراني : والذي تدخل في العديد من القضايا منها الملف النووي الايراني، التمدد الشيعي في منطقة الخليج (البحرين واليمن)، تزايد حجم قدرات ايران العسكرية .

أدت تلك التحولات التي تمر بها الدول العربية الى اندلاع نزاعات مسلحة كبرى، اذ كشف تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية(IISS) ان نحو (83%) من النزاعات في العالم كانت في الدول العربية، منها (66%) في سوريا، و(16%) في العراق، و(9%) في اليمن، و(9%) في دول اخرى كما في الشكل رقم (1), كانت

---

(31) شي بان تشوين ، الشرق الاوسط في الاستراتيجية الدولية ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، 2012 ، ص10 .

(32) جوناثان وستيفان هالبركلاك ، التفـــرد الامريكي ، المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2005 ، ص12 .

(33) سميرة صبري ، احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الاوسط ، 2010 / 2011 ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2011 ، ص 31 .

(34) جواد الحمد ، مشاريع التغير في المنطقة العربية ومستقبلها ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2012 ، ص9 .

نتائج تلك النزاعات المسلحة وقوع عشرات الملايين من الضحايا، فمثلاً ما يزيد عن مليون شخص لقي حتفهم جراء النزاع في سوريا عام 2015، فضلاً عن ذلك ظهور اكبر ازمة لاجئين ونازحين في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، بلغت اعداد الذين ارغموا على الهجرة من اماكن اقامتهم الاصلية نحو 6.6 ملايين شخص في سوريا, و3.2ملايين شخص في العراق, و2.5 مليون شخص في اليمن, و0.4 مليون شخص في ليبيا عام 2015 [35].

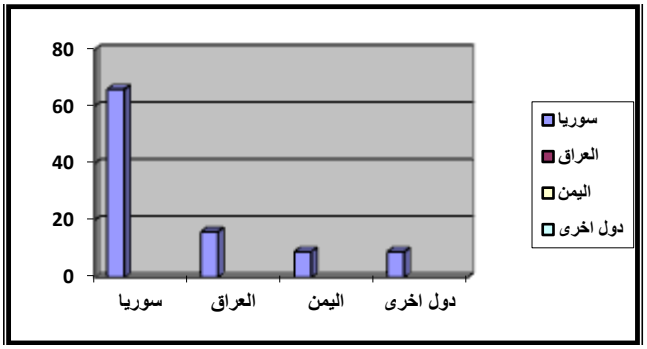

الشكل رقم (1) نسبة النزاعات المسلحة في الدول العربية لعام 2015

المصدر :- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) 2017 بيانات النزاعات المسلحة في العالم .
http : // www.iiss . Data and analysis on conflicts worldwide, Londen, org .

المبحث الثالث

الاثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة في الدول العربية

أضفت صفة النزاعات المسلحة على المنطقة العربية، بأنها منطقة توترات وعنف وإرهاب، مما ادى الى بعض الدول في العالم بعدم التعامل مع دول هذه المنطقة، الامر الذي انعكس سلباً على اقتصادها .

وعليه سيتناول هذا المبحث ما يلي :-

أولاً :- تدهور معدلات النمو الاقتصادي

تأثر اداء الاقتصادات العربية التي تعاني من نزاعات مسلحة بانخفاض معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي من (7%) عام 2003 الى (3. 2%) عام 2015, وهو معدل منخفض بكل المقاييس فهو اقل من المتوسط العالمي، وهذا المعدل لا يتفق مع امكانات المنطقة الاقتصادية الكبيرة للدول العربية، اذ تمتلك نحو 27% من حجم الانتاج العالمي للنفط ونحو 65% من الاحتياطي العالمي، ويعود السبب الرئيس في تدني معدل النمو في الدول العربية الى الانخفاض الكبير في اسعار النفط الذي يعد المساهم الرئيس في توليد الناتج لعديد من هذه الدول، كما ان الاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة التي سادت المنطقة بعد عام 2011 القت بظلالها على الانشطة الاقتصادية بصفة عامة ومن ثم اسهمت في انخفاض معدل النمو, وكمحصلة لتلك التطورات تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ككل من 2727 مليار دولار عام 2014 الى نحو 2429 مليار دولار عام 2015 مسجلا انكماشا" بنسبة(10.9-%) مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو(0.5%) في عام 2014[36],سجلت اكبر معدلات لتراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية التي تعاني من نزاعات

---

(35) مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ، قاعدة بيانات الاحصاءات السكانية ، 2016 ، ص23 .

36) الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخـــــرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 ، (ابو ظبي ، دار الفجر ، 2015) ، ص8 .

مسلحة, ففي اليمن انكمش معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نحو(25.0-%) عام 2015 مقارنة ب(2.0-%) عام 2014, كما تأثر معدل النمو في تونس نتيجة النزاعات المسلحة التي اثرت بشكل كبير في قطاع السياحة الذي يمثل احد ركائز الاقتصاد التونسي مما اضعف من الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي نتيجة ظروف عدم اليقين وهو ما ادى الى استقرار معدل النمو عند مستوى منخفض بلغ (2.3%) عام 2015, كما تأثر اداء النمو الاقتصادي في كل من الاردن ولبنان بالأوضاع الداخلية في الدول المجاورة في العراق وسوريا, ففي الاردن انخفض معدل النمو من(6.6%)عام 2014 الى نحو(4.7%)عام 2015, وفي لبنان انخفض ايضا من (3.0%)عام 2014 الى(0.1%)عام 2015, وتراجع معدل النمو بسبب الاضطرابات السياسية في العراق من (6.9-%)عام 2014 الى(25.6-%)عام 2015, اما سوريا فلم يذكر اي بيانات عنها, اما في ليبيا فقد انخفض معدل النمو ليصل نحو(53.2-%)عام 2015 مقارنة (7.5 -%)عام 2014, وتتفاقم الاثار السلبية للنزاعات المسلحة في الدول العربية لتسبب انخفاضا" في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي, جاءت اليمن في المرتبة الاخيرة بمعدل النمو نحو(31.3-%)عام 2015,اما في العراق فقد سجل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج انكماشا نحو(27.5-%)عام 2015, وسجل في ليبيا انخفاضا" نحو(17.7-%)عام 2015, كما يتضح ذلك في جدول (2) .

جدول رقم (2) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في بعض الدول العربية (2014 و2015)

الدولة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %		معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي%
	2014	2015	2015-2014
الاردن	6.6	4.7	2.4
تونس	2.3	2.3	-9.7
العراق	-6.9	-25.6	-27.5
لبنان	3.0	0.1	-0.1
ليبيا	-7.5	-53.2	-17.7
اليمن	-2.0	-25.0	-31.3
سوريا	-	-	-

المصدر :- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخـــرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015، (ابو ظبي، دار الفجر، 2015)، الملاحق الاحصائية .

ثانياً :- تراجع فعالية السياسة المالية والنقدية

تسببت النزاعات المسلحة بفوضى كبيرة في السياسة النقدية والمالية في الدول العربية, اذ ادت الى ارتفاع التضخم وضغوط على سعر الصرف, ففي العراق وصل التضخم الى ذروة تزيد عن 30% خلال منتصف الألفيات؛ وارتفع في ليبيا واليمن الى اكثر من 15% في عام 2011 نتيجة انهيار الامدادات من السلع والخدمات الحرجة, فضلا عن اللجوء الى التمويل النقدي للميزانية[37]، ومع تراجع الانتاج وانكماش القاعدة الضريبية، وتوقف عملية تحصيل الضرائب، فأن الحكومات وفي كثير من الاحيان ولمواجهة الاعبـــاء المالية في فترة النزاع، تلجأ الى الاقتراض من

[37] **) فيل دي ايموس وغايل بيير وبيورن روثر , الصراع في الشرق الاوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصاديات المنطقة , صندوق النقد الدولي , مجلة التمويل والتنمية , 2017, ص 21.**

البنك المركزي او الاصدار النقدي الجديد، مما يؤدي الى ارتفاع معدلات السيولة النقدية وارتفاع الأسعار، مع الانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية، الامر الذي ادى الى زيادة معدلات التضخم [38], ويتضح من الجدول (3) ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة اندلاع النزاع الى 20.4%, وينخفض هذا المعدل بعد انتهاء النزاع الى 15.3% ومع ذلك فهو يبقى اعلى بكثير مما كان علية في فترة ما قبل اندلاع النزاع, وفي دراسة لعينة من ست دول عربية (العراق, سوريا, اليمن, ليبيا, السودان, تونس) وللمدة من 1989–2015 اذ يلاحظ ارتفاع معدل التضخم من(13.3%) لفترة ما قبل النزاع الى(30.4%) خلال فترة النزاع لينخفض في فترة ما بعد النزاع الى (15.3%) فعلى الرغم من انخفاض معدل التضخم لفترة ما بعد النزاع الا انه مازال اعلى منه في فترة ما قبل النزاع, اما الاحتياطي المالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فان كمية النقود قد انخفضت في فترة النزاع نحو (6.2%) عما كانت علية في فترة ما قبل النزاع نحو (8.2%) وشهدت ارتفاعا طفيفا في فترة ما بعد النزاع نحو (6.8%).

جدول رقم (3) معدلات بعض المؤشرات النقدية قبل وفي اثناء وبعد النزاع في الدول العربية الستة للمده من (1989–2016)

المؤشرات النقدية	فترة ما قبل النزاع	فترة النزاع	فترة ما بعد النزاع
التضخم	%13.3	%30.4	%15.3
الاحتياطي المالي(كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) ويتكون من : النقود	%10.7	%11.6	%11.7
الاحتياطيات	%8.2	%6.2	%6.8
	%2.6	%5.4	%4.8
عوائد سك العملة (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) وتتكون من : النقود	%1.8	%3.0	%2.3
	%1.2	%1.2	%1.1
الاحتياطيات	%0.5	%1.8	%1.2

source:- Adam,Christopher. Colleir, paul and Davies,victor .post-conflict Monetary Reconstruction .Department of Economics Oxford university,2016.

اما بالنسبة الى رسوم سك العملة ففي فترة ما قبل النزاع فكانت بمستوى(1.8%) من الناتج المحلي الاجمالي واصبحت(3%) من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة النزاع, وانخفضت الى(2.4%) في فترة ما بعد النزاع, وذلك لأنه خلال فترة النزاعات اعتمدت الدول العربية بصورة كبيرة على ايرادات سك العملات لتغطية متطلبات النظام المصرفي, ان السياسة النقدية المتبعة في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة في الدول العربية عادة ما تكون سياسة نقدية انكماشية, لان التحولات الهيكلية في الاقتصاد ستقلل من الطلب على النقود, كما ان هذه السياسة قد لا تكون فعالة في كبح جماح التضخم, لان الطلب على النقود في فترة ما بعد النزاع يكون عادة غير مستقر, وعلاوة على ذلك فان تحقيق الاستقرار النقدي في الدول العربية الخارجة من النزاعات يتطلب استقرار سعر الصرف, وتكون سيطرة الكثير من البنوك المركزية محدودة على الاسعار, مع وجود زيادة او تناقص السيولة في النظام المالي, وهذا ما يؤدي الى المغالاة في سعر الصرف الحقيقي [39], ولذلك عادة ما تكون ديناميكيات التضخم

(1) Saitoti , George , The fight Against money Laundering and corruption in Africe ,International summit on transnational crime , paris , france , 2009 , P[15]

(1)Elbadawi ,Ibrahim. Hebble,Kiaus Schmidt.The Demand for Money around and of civil wars . World bank, 2015.

تلك مصحوبة بضغوط خافضة قوية على العملات المحلية, وهو ما قد تحاول السلطات المحلية للدول العربية مقاومته من خلال تدخل قوي وتنظيم التدفقات العابرة للحدود, ومن الواضح ان هذه القوى تفاعلت في سوريا : تتداول الليرة السورية رسميا, التي جرى تعويمها في عام 2013, بعشر قيمتها مقابل الدولار الامريكي قبل الحرب, وتشعر بلدان الجوار التي تستضيف اللاجئين بالضغط الاقتصادي ايضا, واكثر البلدان تأثرا بشكل مباشر هي تركيا التي استقبلت اكثر من 3ملايين شخص, وهو ما يعادل 4% من سكانها في عام 2016, ولبنان الذي استوعب مليون لاجئ تقريبا, او ما يعادل نحو 17% من سكانه؛ والاردن شهد تدفق 690 الف شخص, او ما يعادل 7% من سكانه[40], مما ادى الى ضغوط اضافية على الميزانيات والامدادات من الاغذية والبنية التحتية والاسكان والرعاية الصحية .

ثالثاً : زيادة الانفاق العسكري

تعد النزاعات المسلحة السبب الرئيس في زيادة الانفاق العسكري، فضلاً عن ذلك تسبب النزاعات المسلحة بحصول اختلاف كبير في توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة، وتستحوذ المؤسسة العسكرية للدول العربية على الجزء الأكبر من الأنفاق الحكومي على حساب القطاعات الأخرى، الامر الذي ادى الى انخفاض مساهمتها في تكوين الناتج القومي الأجمالي, ويبرز تزايد الانفاق العسكري على صعيد الدول العربية ككل خلال المدة من (2003– 2015) من خلال جدول (4) استحوذت فيه السعودية المرتبة الأولى من حيث حجم انفاقها العسكري على صعيد الشرق الاوسط والثالثة عالمياً، اذ ارتفعت من (28993) مليون دولار عام 2003 الى (87186) مليون دولار عام 2015 ؛ وترجع هذه الزيادة الكبيرة الى الحملة العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن، الامر الذي ادى الى زيادة القوات المسلحة السعودية من امتلاك انظمة الاسلحة الرئيسة اربعة اضعاف بين عامي 2010 و 2015 مقارنة مع السنوات الخمس السابقة، وذلك عن طريق استيراد طائرات الهيلوكوبتر والعربات المدرعة والطائرات المقاتلة [41]، تأتي بالمرتبة الثانية دولة الامارات التي ارتفع انفاقها العسكري من (9940) مليون دولار عام 2003 الى (23681) مليون دولار عام 2014 يعود ذلك الى ادراكها لوجود تهديد خارجي لأمنها القومي ومخاوفها من قدرات ايران العسكرية [42], وبسبب النزاعات المسلحة الداخلية ارتفع حجم الانفاق العسكري العراقي من (2118) مليون دولار عام 2004 الى (9604) مليون دولار عام 2015, ويمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات على وفق العلاقة بين حجم الانفاق العسكري والناتج المحلي الاجمالي كما يلي:– [43]

المجموعة الاولى : دول ذات نفقات عسكرية ترصد اقل من 5% من الناتج المحلي الاجمالي للأنفاق العسكري، مثال ذلك مصر وقطر سجلت نسبها نحو (7. 1%) لعام 2015 اما قطر فكانت نحو (5. 1%) عام 2010[•], وكما موضح ذلك في جدول (4) .

([40]) united nations High commissioner for refugees (UNHCR), Global trends :forced displacement in 2016 , Geneva, p22.

([41]) محمد مراد ، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي : بين الثبات الاستراتيجي والمتغير الظرفي ، بيروت، دار المنهل اللبناني ، 2009 ، ص[308] .

([42]) عرفات علي جرغون ، العلاقات الايرانية الخليجية (الصراع – الانفراج – التوتر) ، العربي للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص [124] .

(4) Nkurun ziza , Janvier , Civil war and the post – conflict Reconstruction in Africa United Nations , conference on Trad and Development Geneve , Switzerland , 2008, p. [10] .

([•]) بعض الدول تخفي انفاقها العسكري او لا تجد ضرورة في تعميمه ، مثلاً قطر وسوريا والامارات ، التي لم تذكر بياناتها في السنوات الاخيرة .

المجموعة الثانية : – دول ذات نفقات عسكرية مرتفعة تخصص مبالغ تتراوح بين (5% و10%) من الناتج المحلي الاجمالي للأنفاق العسكري مثال ذلك العراق الذي ارتفع فيه الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من (7. 1%) عام 2004 الى (5. 6%) عام 2015، جاءت تلك الزيادة بسبب النزاعات المسلحة الداخلية، ومن المتوقع ان يلتحق العراق قريباً بالمجموعة الثالثة .

المجموعة الثالثة :– دول ذات نفقات عسكرية مرتفعة جداً تفوق 10% من الناتج المحلي الاجمالي، مثال ذلك المملكة العربية السعودية ارتفع فيها الانفاق العسكري من (7. 8%) عام 2003 الى (5. 13%) عام 2015 جاء ذلك نتيجة النزاعات المسلحة مع اليمن.

جدول رقم (3) الاتفاق العسكري للدول الع ربية ونسبته من الناتج المحلي الاجمال للمدة من (2003–2015)

الدول	2003	GDP%	2004	% GDP	2005	% GDP	2007	% GDP	2009	% GDP	2010	% GDP	2011	% GDP	2013	% GDP	2014	% GDP	2015	% GDP
البحرين	685	4.7	690	4.0	649	3.2	771	3.0	934	3.6	932	3.3	1142	3.6	1409	4.1	1502	4.4	1442	4.7
مصر	5745	3.3	5435	3.0	5425	2.9	5590	2.5	5053	2.1	5051	2.1	4906	1.9	4734	1.6	5164	1.7	5475	1.7
العراق	–	–	2118	1.7	2858	2.2	3140	2.2	3957	2.9	4459	2.8	4805	2.4	8056	3.9	7012	3.6	9604	6.5
لبنان	1372	4.6	1395	4.5	1417	4.5	1544	4.6	1705	4.0	1823	4.1	1781	4.1	1898	4.1	2185	4.6	2239	4.4
قطر	1393	3.3	1284	2.4	1356	2.0	1876	2.0	2138	2.0	2110	1.5	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	28993	8.7	32232	8.1	38838	7.7	50962	8.5	51398	9.6	53494	8.6	54222	7.2	70313	9.0	82527	10.7	87186	13.5
سوريا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الامارات	9940	4.7	11056	4.6	10086	3.7	10013	3.3	15262	5.5	19141	6.1	20793	5.5	25094	6.1	23681	5.7	–	–
اليمن	2963	6.0	2416	4.7	2484	4.3	2324	4.1	3055	5.0	3032	4.7	2749	5.2	2317	4.7	2230	4.6	–	–

المصدر : 1. بيانات متاحه على موقع معهد الدولي ستوكهولم الدولي لابحاث السلام (http//:www.sipri.org (SIPRI

2 . (–) لا تتوافر بيانات

رابعاً : – انخفاض معدلات الاستثمار

تفرز النزاعات المسلحة مجموعة من العوامل الطاردة للاستثمار، مثل تدمير البنى التحتية، والفساد الاداري،وارتفاع درجة المخاطرة .. الخ وخلال النزاعات المسلحة يتم تحويل الموارد الاقتصادية نحو الانشطة غير المنتجة مما سيؤدي الى خفض معدلات الاستثمار، ان معظم البلدان التي دمرتها النزاعات المسلحة تواجه تحديات هائلة في اعادة تأسيس البنية التحتية للخدمات، فقد كلفت خمس سنوات من الحرب في سوريا نحو 35 مليار دولار, اي ما يعادل الناتج المحلي الاجمالي لسوريا في عام 2007, وتقدر تكلفة استعادة البنية التحتية في ليبيا نحو 200 مليار دولار على مدى السنوات ال10 التالية[44], وبالضرورة فأن اعادة البناء سوف تستغرق وقتاً للمستثمرين للمخاطر المحتملة من اندلاع النزاعات مجدداً في الدول المتضررة من النزاعات ‘وهو تحدٍ يواجه الاستثمار في البنية التحتية لهذه الدول, وعلى مستوى معدل الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الاجمالي فقد سجل زيادة طفيفة في الدول العربية ككل, اذ ارتفعت نسبته من (25.6%) عام 2014 الى(28.5%) عام 2015 وهو ما يعزا الى الانخفاض الكبير المسجل في الناتج المحلي الاجمالي, وتباينت معدلات الاستثمار على مستوى الدول

(1) Unctad , world Investment Report 2016 , Trend and determinants , newyork and Geneva , 2016 , P. 350 .

العربية اذ بلغت اعلى مستوياتها في الجزائر بنسبة (48.9%), وسجلت ادناها في ليبيا بنسبة(4.6%) لعام 2015, ويتضح من الجدول (5) تراجع معدل نمو الاستثمار في الدول العربية عام 2015 بنسبة (0.9%) مقارنة ب (5.1%) عام 2014, وعلى مستوى الدول سجلت عمان اعلى معدلات نمو استثمار نحو(15.6%) وبلغ معدل نمو الاستثمار في اليمن انكماشا بنسبة (75.6- %) عام 2015 مقارنة ب (7.4%)عام 2014 وفي العراق انكمش معدل نمو الاستثمار من(2.0%)عام 2014 الى (42.3-%)عام 2015, ويعود ذلك التراجع في معدلات الاستثمار الى النزاع الاقليمي في الدول العربية مصحوبا بانخفاض اسعار النفط والظروف غير المواتية للاستثمار, مما انعكس ذلك على تقليص اهتمـــام المستثمرين بالمنطقة, واضعاف عوامل الجذب للاستثمارات الاجنبية والمحلية وقدرات الدول الاستثمارية على تمويل مشروعات التنمية بسبب توجيه غالبية الموارد الاقتصادية لتمويل النفقات العسكرية[45].

جدول رقم (5)

معدل الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه في بعض الدول العربية للمده من (2014-2015)

الدولة	معدل الاستثمار (%) 2014	معدل نمو الاستثمار 2014 (%)	معدل الاستثمار(%) 2015	معدل نمو الاستثمار 2015 (%)
مجموع الدول العربية	25.0	5.1	28.5	-0.9
الاردن	24.0	2.0	18.4	-19.8
الجزائر	45.4	10.4	48.9	-8.7
تونس	22.7	3.9	19.4	-13.6
عمان	26.2	5.0	35.2	15.3
العراق	22.6	2.0	13.6	-42.3
لبنان	28.0	5.6	27.9	-0.2
ليبيا	6.6	-66.8	4.6	-41.4
اليمن	11.0	7.4	5.8	-75.6
سوريا	-	-	-	-

المصدر :- الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016, (ابو ظبي، دار الفجر، 2015) الملاحق الاحصائية .

خامسا" :- تدني مؤشرات التنمية البشرية

لقد اثرت نتائج النزاعات المسلحة في جميع جوانب التنمية البشرية في الدول النزاع العربية, وليس فقط في الدخل ونصيب الفرد منه, اذ ارتفع معدل وفيات الاطفال الرضع من 26 حالة وفاة لكل الف مولود حي عام 2011 الى 35 حالة وفاة لكل الف مولود حي عام 2015 في الدول العربية, وتعد سوريا مثالا دراماتيكيا فقد انخفضت تقديرات العمر المتوقع من 76 عام قبل النزاع الى 56 عام في عام 2014 [46], فبسب النزاع عانى السكان عموما والاطفال على وجه الخصوص من سوء التغذية ومشكلات صحية, بلغت نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي

(2)Khan , Sagawal , Arshad , khan M, what Determines private investment ? The case of pakistan, 2007 . http // : www. Pide . org . pk .

([46]) Gobat,Jeanne,and Kristina kostial, Syria' conflict economy ,IMF working paper 16/12, international monetary fund ,Washington ,2016,p 12.

الناتج المحلي الاجمالي نحو(3.0%)عام 2015 في الدول العربية وهو ما يقل كثيرا عن النسبة العالمية والبالغة نحو(10%)[47], ومن جانب اخر تترك الفوضى التي يخلفها النزاع تراجعا" في مؤشر التعليم, فقد انخفض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول العربية التي تعاني من نزاعات مسلحة من(30%) عام 2011الى (65%) عام 2015, شكلت النسبة الاكبر للاجئين غير الملتحقين بالمدارس اكبر بخمس مرات مما في حالة الاطفال من غير اللاجئين, وكذلك الحال بالنسبة للتلاميذ النازحين داخل البلد فهناك ملايين الاطفال من النازحين فقدوا حقهم من الوصول الى التعليم, ويقدر اليونسكو ان (70%) من الاطفال في سوريا قد اضاعوا سنتين دراسيتين كاملتين بسبب تدهور الوضع الامني, ووصلت معدلات ترك الدراسة الى 52%, وهناك الاف الاطفال في العراق لا يذهبون الى المدرسة اذ يعيشون في المجتمعات المضيفة, ومن الطبيعي ان النزاعات الطويلة تؤدي الى تقويض النمو الاقتصادي وتقلص الايرادات الحكومية وتحول الانفاق بعيدا" عن مجال التعليم نحو الانفاق العسكري, اذ لم تتجاوز نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي نحو(2.1%)عام 2015[48], وللنزاعات المسلحة اثار سلبية على حياة الفقراء من خلال ما تسببه من تفكيك للعلاقات والروابط الاجتماعية بين الاسر, فيقلل النزاع راس المال البشري عن طريق نشر الفقر, والتي غالبا ما يزداد الفقر في بلدان النزاع مع انخفاض فرص العمل والنقص الحاد في الغذاء, فقد استحوذت النسبة الاكبر من السكان تحت خط الفقر في اليمن على راس الدول العربية, حيث يعاني نحو 7 ملايين شخص من الفقر المدقع, وقد ادى ببرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ان يعلن ان البلد معرض لخطر المجاعة, لذلك فأن النزاعات المسلحة كان وقعها على الفقراء اكثر، بسبب تأثر الظروف المعيشية وتآكل الدخل الحقيقي لهم، الامر الذي ادى الى سقوط عدد متزايد من السكان في الدول العربية في براثن الفقر، مما قد يؤدي الى تعزيز المشاركة في النزاعات[49], وتتفاقم اثار النزاعات المسلحة لترفع بذلك معدلات البطالة في الدول العربية التي تأثرت بالأوضاع الداخلية وفي مقدمتها سوريا والعراق واليمن وليبيا, فقد ارتفعت نسبة البطالة في سوريا من (8.4%) عام 2007 الى(45.0%) عام 2015, وكذلك ارتفعت نسبة البطالة في الاردن ولبنان بشكل غير مباشر اذ تأثر النشاط الاقتصادي في هذين البلدين بالأوضاع في دول الجوار, فضلا عن تدفق عدد كبير من اللاجئين اليهما اذ يمثل اللاجئون نحو ربع سكان لبنان ونحو(10%) من سكان الاردن, بما زاد من الضغوط على اسواق العمل في هذين البلدين[50], ويؤثر النزاع ايضا على الاقتصادات من خلال تعرض التنظيم الاقتصادي والمؤسسات للضرر, فقد كان تدهور الحوكمه الاقتصادية حاد للغاية في الوقت الذي كانت فيه جودة المؤسسات ضعيفة بالفعل قبل اندلاع العنف, كما كان الحال في العراق وليبيا وسوريا واليمن, وقد ادى هذا الضرر الى تراجع امكانية الوصول وارتفاع تكاليف النقل وانقطاع في سلاسل الامداد والشبكات, ويمكن ان تصبح المؤسسات عرضه للفساد في محاولة اطراف النزاع السيطرة على النشاط السياسي والاقتصادي, فقد يعاد توجيه انفاق المالية العامة والائتمان مثلا الى الدوائر الانتخابية ومؤيدي من هم في السلطة, وبشكل اعم شهدت الكثير من المؤسسات الاقتصادية – البنوك المركزية ووزارة المالية وهيئات الضرائب وغيرها, انخفاضا في فعاليتها لأنها فقدت الاتصال بالمناطق الاكثر بعدا من البلد, وتشير تقديرات البنك الدولي الى ان تكلفة الاضطرابات التي تعرض لها التنظيم الاقتصادي تزيد بأكثر من 20 ضعف عن التدمير الرأسمالي في السنوات الست الاولى من

(1) UNICEF, Iraq Education cluster :Fact sheet June, Education snapshot.2015 .

[48]) اليونسكو , الازمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم , التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع , بيروت , 2016, ص 113.

(2) الاسكوا, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد , بيروت ,2016, ص [30].

[50]) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ,مصدر سابق ، ص[38].

النزاع في سوريا[51], ولا يغني ذلك عن تعرض راس المال المادي والبنية التحتية الى الضرر او التدمير, فقد تعرضت المنازل والمباني والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات فضلا عن البنية التحتية الخاصة بالمياه والطاقة والصرف الصحي الى اضرار بالغة, وفي بعض المناطق ازيلت نظم حضرية تماما, كما تدهورت البنية التحتية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسة مثل النفط والزراعة والصناعة ' مع ما لذلك من تداعيات على النمو والمالية العامة وعائدات التصدير واحتياطات النقد الاجنبي .

يتضح مما سبق، ان الخسائر الاقتصادية الناجمة عن النزاعات المسلحة في الدول العربية, لا تقتصر على تدمير رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، وضياع الفرص الاستثمارية، وزيادة الاعباء على الحكومة في توفير الموارد والخدمات الخ, بل تمتد الى كلفٌ اجتماعية فالناس اذا يُقتلعون ويفقدون ممتلكاتهم ويعيشون في حالة فرار وتتحطم اسرهم ويموت الكثيرون منهم, وهناك الكثير من الشباب بدون عمل وأمل, مما يقودهم اليأس أحيانا الى التطرف العنيف .

([51])World bank, economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison committee, working paper, world bank, Washington,2015,p56.

الاستنتاجات :-

1. تسببت النزاعات المسلحة في تدني مؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مما أدت الى انخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة التضخم، وزيادة الانفاق العسكري، وانخفاض معدلات الاستثمار, وتدني مؤشرات التنمية البشرية .
2. أسهم تدخل السياسة الامريكية المستمر في شؤون الدول العربية، بأثارة النزاعات المسلحة في الدول العربية، ان نمط التدخل غالباً ما يكون باتجاه التحريض أو تحفيز مواقف بعض الدول الاقليمية ضد اطـراف اقليمية اخرى، وبما يعـــزز من بقاء مصالحها (USA) مع بعض الدول العربية(دول الخليج)
3. أثرت التحولات الراهنة في الدول العربية في تفعيل النزاعات المسلحة في المنطقة، منها النزاع العربي الاسرائيلي والنزاع الخليجي – الايراني، ومواجهة الجماعات الارهابية وغيرها .
4. تنامي الخسائر الناتجة عن النزاعات المسلحة سواء المادية او البشرية في الدول العربية، من قتلى وجرحى، ومفقودين، ونازحين، وتدمير للمنازل والبنى التحتية، جاءت سوريا بالمقدمة ثم اليمن والعراق وليبيا .
5. تعاني الدول العربية من فراغ سياسي وقيادي وعسكري وتخلفاً في التنمية البشرية، والتطور التكنولوجي والثقافي، الامر الذي ساعد على السعي بالتحرك نحو تغيير المنطقة والسيطرة عليها عن طريق افتعال النزاعات المسلحة .

التوصيات:-

1. العمل على تقليل نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي، وتحويل فرق الانفاق على الخدمات الصحية والتعليمية, وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال سياسات نقدية تتسم بالفعالية من شانها ان تساعد في احتواء التضخم وتقلب سعر الصرف .
2. حماية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من التوقف عن العمل, الامر الذي يمكن ان يساعد في الحد من انتشار الفقر ودعم الخدمات الحيوية, فيمكن ات تتداخل الاضطرابات في البنوك المركزية مثلا مع نظم المدفوعات التي تعد ضرورية لرواتب القطاع العام ولإدارة احتياطيات النقد الاجنبي لسداد الواردات المطلوبة .
3. قيام الدول العربية بإجراءات أمنية مشددة لتقليل توسع النزاعات المسلحة وتقليل المواجهات الطائفية في حدود التماس بين الاقاليم ذات الانتماءات المذهبية والطائفية والقبلية المختلفة، وبالتوازي مع النزاع على المناطق الغنية بالموارد ولا سيما النفط والموارد المائية .
4. على الحكومات العربية ترك الخلافات السياسية والايديولوجية التي ادت الى بروز التحالفات الاقليمية فمثلاً دول مجلس التعاون الخليجي ومصر واسرائيل من جهة وايران وسوريا ولبنان وفلسطين من جهة اخرى .
5. ينبغي ان تكون على راس الاولويات للدول العربية مواصلة تعليم الاطفال في المناطق التي تعرضت للنزاع, ولا سيما اذا اخذ في الاعتبار العلاقة السلبية بين التعليم والفقر الذي يقودهم احيانا الى التطرف, وكي يتحقق ذلك لا بد من السعي لتوفير البنية التحتية التعليمية في مناطق النزاعات .
6. تفادي النزاعات المسلحة قدر الامكان, ومحاولة بناء السلم المجتمعين داخل الدول العربية .

المصادر

1. احمد تهامي عبد الحي، الدستور والصراع الاجتماعي السياسي بعد الثورة في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
2. احمد زكريـــا الباسوسي، بيئات حاضنة : التنظيمات الارهابية في المنطقة العربية، بؤر الانتشار والاسباب،اوراق الاقليمي، 2015 .
3. اسامة حرب، النظام العربي تحت التهديد، ورقة قدمت في المؤتمر الاستراتيجي بمؤسسة الاهرام، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، عمان، 2002.
4. الاسكوا, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا, التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد, بيروت,2016.
5. الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخـــرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015، (ابو ظبي دار الفجر، 2015).
6. جمال عبد الجواد، المصالح الاستراتيجية الامريكية في الوطــن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 2001.
7. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركـــزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، 2015 .
8. جواد الحمد، مشاريع التغير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2012.
9. جوناثان وستيفان هالبركلاك، التفـرد الامريكي، المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2005.
10. حسين علي, تباينات مصلحية : تأثير العمليات العسكرية ضد الحوثيين على القوى السياسية باليمن، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015 .
11. حمدي عبد الرحمن، دور التدخلات الخارجية في ازمة جنوب السودان، مركز الدراسات الدولية، العدد 183 2012
12. ريهام مقبل، عوائق الانفصال : إشكاليات تأسيس الاكراد لدولة كبرى في الشرق الاوسط، مركز كارنجي للسلام الدولي، 2015.
13. زياد الصحاوي، حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010.
14. سميرة صبري، احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الاوسط، 2010 / 2011، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2011.
15. شحاتة عوض، سباق التصعيد والتسوية في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات، 2015 .
16. شي بان تشوين، الشرق الاوسط في الاستراتيجية الدولية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية بغداد،2012 .
17. الصراع في جنوب السودان، خلفياته وتداعياته المحتملة ، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014.
18. صلاح سالم، رابطة الجوار العربي .. بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ، مجلة شؤون عربية، العدد 142 عدد فصل الصيف، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2010.

19. عبد الخالق عبد الله، رابطة دول الجوار العربي ؛ فكرة سابقة لأوانها، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 149، بيروت، 2010.
20. عرفات علي جرغون، العلاقات الايرانية الخليجيـــة (الصراع – الانفراج – التوتر)، العربي للنشر والتوزيع 2016.
21. علي الدين هلال، حـال الامة العربية 2013– 2014، مجلة المستقبل العربي، العدد 424، يونيو 2014.
22. كريستين هو سلر وآخرون، حماية التعليم في ظروف انعدام الامن والنزاعات المسلحة : دليل قانوني، منظمة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الامن (PEIC) والمعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن (BIICL) 2013.
23. كلاوديوغير اميزي، جيروم توبيانا، حرب جديدة واعداء قدامى : الصراع في جنوب كردفان، جنيق، المعهد العالي للدراسات التنموية والدولية، 2013.
24. كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، دار ابو ظبي للدراسات، 2001.
25. اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تعزيز استخدام القانون الدولي الانساني في النزاعات المسلحة غير الدولية القاهرة، 2008.
26. ماجد كيالي، مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الاوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ،العدد 122، 2005.
27. مايكل روس، ترجمة محمد هيثم نشواني، نقمة النفط ؛ كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014.
28. مثنى العبيدي، اختيارات فادحة : الحواضن الطائفية في العراق، تجليات العنف وازمة المواطنة، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015 .
29. محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي : بين الثبات الاستراتيجي والمتغير الظرفي، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009.
30. مصطفى عبد العزيز مرسي، المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الاقليمية والدولية القاهرة، مجلة شؤون عربية، عدد فصل الربيع 129، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، 2007.
31. مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الاحصاءات السكانية، 2016.
32. نظام بركات، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2012.
33. هادي عصمت، اسباب الحرب : لماذا تنشب الصراعات الداخلية والدولية ؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 531، 2015.
34. اليونسكو، الازمة الخفية : النزاعات المسلحة والتعليم، التقرير العالمي لرصد النزاعات المسلحة، 2016 بيروت.
35 – http: // www. Rcssmideast. Org .0
36- http :// www. Rcssmideast . org/ Articlestemp / 3384- 19 . pdf .
37- http// elaph . com/ web / 2014 / 6/ 912556. html .

38- Khan, Sagawal, Arshad, khan M, what Determines private investment ? The case of pakistan, 2007 . http // : www. Pide . org . pk .
39- Nkurun ziza, Januier, Civil war and the post – conflict Reconstruction in Africa United Nations, conference on Trad and Development Geneva, Switzerland, 2008 .
40- Saitoti, George, The fight Against money Laundering and corruption in Africa,International summit on transnational crime, Paris, France, 2009 .
41- Schwartz, Jordan, Hahn, Shelly, and Bannou, lar, The private sectors role in the provision of Infrastructure in post – conflict countries, world Bank . http // www. World bank – org/ conflict.
42- Unctad, world Investment Report 2016, Trend and determinants, new york and Geneva, 2016 .
43- World bank, economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison committee, working paper, world bank, Washington,2015.
44- Gobat,Jeanne,and Kristina kostial, Syria' conflict economy,IMF working paper 16/12, international monetary fund,Washington,2016.